|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2018الجلسة الختامية، 27 أكتوبر 2018** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
|  | **الإضافة 1للوثيقة C18/22-A** |
|  | **24 سبتمبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| تقرير تكميليللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) |
|  |

يُشرفني أن أرفع إلى الدول الأعضاء في المجلس تقريراً من رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

هولين جاو
الأمين العام

تقرير تكميلي
للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

|  |
| --- |
| ملخصتقدم هذه الوثيقة تكملة للتقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC). وهي تقدَّم إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات في جلسته الختامية في أكتوبر 2018، وفاءً من اللجنة بمسؤوليتها المحدَّدة المتمثلة في إسداء المشورة إلى المجلس بشأن المسائل المنبثقة عن البيانات المالية المراجَعة للاتحاد والتقارير التي أعدها المراجع الخارجي؛ ودعماً منها للمجلس في دراسته البيانات المالية وتقرير المراجع الخارجي لعام 2017 بتوفير معلومات مفيدة في هذا الصدد.كما يتضمن هذا التقرير التكميلي تعليقات ومشورةً إلى المجلس بشأن المسائل الناشئة منذ استكمال التقرير السنوي السابع للجنة**.**الإجراء المطلوبيدعى المجلس إلى **إقرار** التقرير التكميليللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).\_\_\_\_\_\_\_\_\_المراجع*الوثيقة* [*C18/22*](http://www.itu.int/md/S18-CL-C-0022/en)*: التقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) المرفوع إلى المجلسالوثيقة* [*C18/40*](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0040/en)*: تقرير المراجع الخارجي للحسابات*[*القرار 162 (المراجَع في بوسان، 2014)*](http://www.itu.int/pub/S-CONF-PLEN-2015) |

# 1 الغرض من هذه الإضافة

1.1 أشارت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) في تقريرها السنوي السابع إلى أن ملاحظاتها بشأن تقرير المراجعين الخارجيين سترد في إضافة إلى تقرير اللجنة الاستشارية، إثر استعراض لتقرير مراجعي الحسابات الخارجيين، عندما يُستلم.

2.1 وعليه، فإن هذه الإضافة إلى التقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقدَّم إلى المجلس لإسداء المشورة إليه بشأن المسائل الرئيسية المنبثقة عن تقرير المراجعين الخارجيين المتعلق بمراجعتهم للبيانات المالية للاتحاد؛ ولتوفير معلومات مفيدة للمجلس في دراسته البيانات المالية وتقرير المراجَعة الخارجية لعام 2017.

3.1 كما يتضمن هذا التقرير التكميلي مزيداً من التعليقات والمشورة إلى المجلس بشأن ما يلي:

’1‘ مشروع بناء مقر الاتحاد؛

’2‘ الاشتباه في وجود نشاط احتيالي في أحد المكاتب الإقليمية.

# 2 تقرير المراجعين الخارجيين لعام 2017: رأي إيجابي لا تحفظ فيه

1.2 أبدى المراجعون الخارجيون مرة أخرى رأياً إيجابياً لا تحفظ فيه بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2017، مشيرين في إطار تسليط الضوء على أبرز الوقائع المتعلقة بالوضع المالي إلى مبلغ بقيمة سالبة لصافي الأصول يبلغ 482,524− مليون فرنك سويسري مقارنةً بمبلغ 419,155− مليون فرنك سويسري في عام 2016، ناجم بشكل رئيسي عن الخصوم الإكتوارية المتعلقة بمستحقات الموظفين في الأجل الطويل. ولكن تسليطهم الضوء على هذه المسألة لا يعدِّل رأيهم الإيجابي الذي لا تحفظ فيه ولكن يلفت النظر إلى مسألة يعتبرها المراجعون الخارجيون مهمة لدرجة تجعلها عنصراً أساسياً لتمكين المستخدمين من فهم البيانات المالية. ويرد في الصيغة الطويلة لتقرير المراجعين الخارجيين استعراض مفيد وشامل للوضع المالي؛ وتنطوي هذه الصيغة على عشر (10) توصيات ومقترح واحد (1) من أجل اتخاذ الإدارة التدابير المناسبة.

2.2 ويوجه التقرير الانتباه إلى عدد من المجالات التي تحتاج إلى إجراء تحسينات هامة، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

# 3 توصيات المراجعين الخارجيين ومقترحاتهم

1.3 يقدم المراجعون الخارجيون توصيات بشأن ما يلي:

• تقييم عملية تشييد مباني مقر الاتحاد بطريقة تلبى فيها الاحتياجات والموارد البشرية للاتحاد في الأجل الطويل؛

• الحاجة إلى الترشيد واتخاذ تدابير استثنائية لتحسين وظيفة سداد استحقاقات الموارد البشرية؛

• الإجراء العاجل اللازم اتخاذه لوضع استراتيجية لتخطيط القوى العاملة من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للاتحاد وضمان بقائه وافياً بالغرض منه. وتؤكد اللجنة أن من الضروري أن يمضي الاتحاد قدماً نحو مواءمة نموذجه الإداري واستراتيجيته المتعلقة بالأشخاص ومجالات تركيزه مع رؤيته الاستراتيجية. وسيضمن ذلك أن تتوفر للاتحاد منظمة تفي بالغرض منها بالنظر إلى سرعة رقمنة مجتمع المعلومات وتطوره؛

• الحاجة الملحة المتزايدة إلى سياسة عامة ومبادئ توجيهية بشأن جميع جوانب الشراء حيث يقتضي تحقيق مستوى كافٍ من المراقبة والامتثال اتخاذ إجراءات أكثر شمولية وفعالية؛

• إطار الأخلاقيات، حيث أصبح منصب مسؤول الأخلاقيات شاغراً مرة أخرى ويتعين على أمانة الاتحاد أن تمضي جاهدةً في شغل هذا المنصب البالغ الأهمية.

# 4 مشروع بناء مقر الاتحاد

1.4 حدد المستشار الرئيسي لمشروع البناء، الذي تم تعيينه مؤخراً، الحاجة إلى فريق مؤهل لإدارة المشروع لضمان المستوى الكافي من إدارة المخاطر والإشراف على مشروع البناء بأكمله، تماشياً مع الممارسات الجيدة. وستتطلب هذه الحاجة غير المحددة من قبل تمويلاً إضافياً يزيد على 11 مليون فرنك سويسري. وقد تقرر عدم تمويل هذه التكاليف الإضافية لإدارة المشروع من خلال ترتيبات القرض الحالية حفاظاً على نطاق البناء.

2.4 ويشمل تمويل المشروع رصيداً حالياً بنسبة 5 في المائة من أجل الطوارئ. ومع ذلك، تشعر اللجنة الاستشارية بالقلق لأن هذا الرصيد يبدو غير كافٍ بشكل واضح مقارنةً بالخبرة في مشاريع البناء الكبيرة الأخرى، حتى مع افتراض تشكيل فريق كافٍ لإدارة المشروع.

3.4 علاوةً على ذلك، أوصت اللجنة في التوصية 13/2016 بأن يدرس الاتحاد فوائد الاستعانة بخبرات داخلية وخارجية مخصصة للمشروع وإدارة المخاطر المتعلقة به. ومع تقدم المشروع، ينبغي إنشاء لجنة توجيهية للإشراف على المشروع ذات اختصاصات شاملة وهيكل مناسب للإدارة يشمل خبراء تقنيين مستقلين.

|  |
| --- |
| **التوصية** **4/2018**: بناءً على ما تقدم، توصي اللجنة بأن يتم وضع هيكل رسمي للإدارة من أجل الإشراف على المشروع؛ وأن يعيد الاتحاد النظر في المتطلبات من رأس المال اللازم لضمان التخطيط المالي المناسب لمشروع بناء مقر الاتحاد.  |

# 5 الاشتباه في وجود نشاط احتيالي في أحد المكاتب الإقليمية

1.5 يشير تقرير المراجع الخارجي إلى تحديد حالة اشتباه في وجود احتيال على مدى سنوات في أحد المكاتب الإقليمية. وخلص المراجعون الخارجيون إلى أن تأثير النشاط الاحتيالي لا يشمل مادياً حسابات 2017 ككل. ومع ذلك، تشير اللجنة إلى أن الأنشطة المعنية التي يجري التحقيق فيها قد ارتكبت على مدى سنوات وشملت خروقات متوالية للضوابط في عدد من الجوانب، منها على سبيل المثال لا الحصر، المشتريات والتعاقدات.

2.5 وكان قد سبق للجنة أن أثارت شواغل بشأن المراقبة والإدارة في المكاتب الإقليمية (التوصيتان 2/2014 و5/2015 للجنة) ولكنها لا تزال تشعر بقلق شديد إزاء قصور الإدارة والضوابط في المكاتب الإقليمية.

3.5 وطلبت اللجنة موافاتها بكامل تفاصيل التحقيق التي أجرته المراجَعة الداخلية ولكنها لم تزوَّد سوى بمقتطف من الملخص التنفيذي والملحق 17 بتقرير التحقيق. ومع ذلك، تشير اللجنة إلى أن التقرير الكامل قد قُدم إلى المراجع الخارجي. وفي غياب التقرير الكامل للتحقيق، ليس بوسع اللجنة إسداء أيّ مشورة بشأن هذه المسألة أو تداعياتها المحتملة.

# 6 الامتثال وإدارة مخاطر الاحتيال/إعداد مشاريع المبادئ التوجيهية للتحقيق

1.6 قامت اللجنة، على النحو المشار إليه سابقاً في تقريرها السنوي السابع، باستعراض مشاريع المبادئ التوجيهية للتحقيق الخاصة بالاتحاد، وطلبت منها الأمانة تقديم المشورة بشأن الترتيبات المناسبة التي ينبغي تطبيقها إذا ما أثيرت أيّ ادعاءات تتعلق بالأمين العام ويتعين رفعها إلى رئيس المجلس.

2.6 وبعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، ووفقاً لممارسات الإدارة الرشيدة، ارتأت اللجنة أن الجهة المعنية بإبلاغ رئيس المجلس يمكن أن تكون رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (الذي هو مستقل تماماً عن الإدارة وعيّنه المجلس).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_